

وثيقة الإستراتيجية 2008

الرؤية ، الرسالة ، القيم ، الأهداف
المبادئ والسياسات ، مجالات العمل
تم إقرارها في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في يوم الاثنين 2007/12/24م، ويعمل بها
ابتداء من 1 يناير 2008م بناء على ما جاء في النظام الأساسي لجمعية الشفافية الكويتية
"الباب الخامس – مجلس الإدارة" المادة (42) والمادة (51) فقد تم وضع "وثيقة
الإستراتيجية ."

الباب الأول : الرؤية والرسالة

مادة 1

الرؤية : نحو مجتمع كويتي مدني، خالٍ من الفساد، بشتى أنواعه وصوره

مادة 2

الرسالة : القيام بالأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تجعل دولة الكويت خالية من الفساد،
بالتعاون مع كافة القوى الفاعلة بالمجتمع، من مؤسسات وأفراد .

مادة 3

القيم:

الشفافية: (من له مصلحة مشروعة في أن يعرف معلومة فله الحق بذلك) قيمة تحرص
الجمعية على تعزيزها في المجتمع وتأكيدا بالقوانين واللوائح ، في مختلف مؤسسات
الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي أعمال الجمعية
المسؤولية: تعزيزا للانتماء ، المواطن مسئول عن الحد من الفساد ومواجهة المفسدين ،
كل من موقعه الذي يتواجد فيه ، وبالقدر المتاح له
النزاهة: وفق قيم ديننا الحنيف والدستور الكويتي والقوانين المنبثقة عنه، التي تحث على
النزاهة وتمنع الفساد وسوء استخدام السلطة، نعمل على تعزيز النزاهة والاستقامة،
مبتدئين بأنفسنا

التضامن: التصدي للفساد ومقاومة المفسدين أمر تزداد فرص نجاحه بتضامن المخلصين وتكاتف المصلحين محليا وإقليميا ودوليا
الشجاعة: إن مواجهة الفساد والعمل على الحد من مصالح مستغلي السلطة لمنافع شخصية يواجه بمقاومة قوية من قبلهم، ويتطلب شجاعة كبيرة من المتصددين لهم من أبناء الكويت ومن أعضاء الجمعية
لعدل: يجب أن نكون عادلين في أحكامنا على الأمور التي نتصدى لها، وأن نبتعد عن تحقيق أي منافع شخصية فيما نتبناه من آراء، وألا يكون عملنا ذا مصلحة غير المصلحة العليا للوطن وللإنسانية
الديمقراطية: الديمقراطية قيمة نؤمن بها ونعمل على تعزيزها في كافة مؤسسات الدولة، سواء في علاقاتنا كأعضاء داخل الجمعية، أو في مفاهيمنا للعلاقات المجتمعية بين مختلف فئات المجتمع الكويتي

مادة 4

الأهداف

المساهمة في تحسين صورة الكويت محليا ودولياً في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد من خلال العمل على إبراز المظهر الحضاري والصورة المشرقة للكويت
نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح وتناهض الفساد في جميع المجالات
تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح، ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال الفساد ومناهضة سوء استعمال السلطة
العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والسعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة لها لدى كافة القطاعات الحكومية والأهلية
تحديد مواطن القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية
الكشف عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصها ودراستها والبحث في أسبابها واقتراح وسائل علاجها وتلافيها وإيصالها إلى الجهات المختصة
تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين أعضاء الجمعية، من خلال إقامة الأنشطة الاجتماعية للأعضاء

الباب الثاني : المبادئ والسياسات

مادة 5

جمعية الشفافية الكويتية تلتزم بمجموعة من المبادئ والسياسات في مختلف أنشطتها وبرامجها، على النحو التالي :

التعاون مع جميع الجهات العامة والجماعات والمنظمات الربحية وغير الربحية والأفراد داخل الكويت، وكذلك مع الجهات الدولية الملتزمة بمحاربة الفساد، لبناء تحالف قوي يحقق أهداف الجمعية.

أن نلتزم بالانفتاح والأمانة والمساءلة في علاقاتنا مع كل من نعمل معه وتجاه بعضنا البعض

أن نكون ديمقراطيين، غير منحازين سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً لأي طرف على حساب أهدافنا ومبادئنا

أن نحارب الرشوة والفساد بشدة وبشجاعة أينما ثبت وجودها، في كافة المؤسسات، بعيداً عن الأشخاص والحالات الفردية

أن تكون المواقف التي نتخذها قائمة على تحليل سليم وموضوعي ومهني وعلى معايير بحثية دقيقة

لا نقبل إلا التمويل الذي لا يضر بقدرتنا على التعامل مع القضايا بحرية ودقة وموضوعية

أن نقوم بتوفير تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب عن نشاطاتنا لأصحاب العلاقة المعنيين

أن نحترم ونشجع احترام الحقوق والحريات الأساسية

أن نسعى لتمثيل متنوع في لجان الجمعية

الباب الثالث : مجالات العمل

تنشط الجمعية في كافة المجالات التي تتطلب ترسيخ الشفافية وتحريك المساءلة ومناهضة الفساد، وعلى الأخص في المؤسسات التي يكمن فيها سوء استعمال السلطة لأغراض شخصية ومصالح غير وطنية، وهي على سبيل المثال :

مادة 6

مجال الإدارة العامة

حيث إصلاحها هو الأهم في تنمية الدولة، فحسن إدارتها يؤدي إلى إمكانية التصدي لكل أنواع الفساد في مختلف المجالات .

مادة 7

المجال الإداري

حيث يكثر الفساد الإداري وسوء استعمال السلطة في الجهات العامة بالدولة وشركات القطاع العام، على مستوى الخدمات المقدمة للجمهور، وعلى مستوى الهياكل والنظم واللوائح وما يتعلق بشئون العاملين

مادة 8

المجال الاقتصادي

خاصة ما يتعلق بالمال العام كالسرقة والتلاعب والهدر والإهمال، وكذا التربح غير المشروع كغسيل الأموال والتهرب من الضرائب، وأيضا استغلال الثغرات في نظم المشتريات والتوريدات لتحقيق منافع غير مشروعة

مادة 9

المجال التشريعي

حيث أن من أسباب تفشي الفساد هو النظام الانتخابي الذي لا ينتج مخرجات مناسبة لتنمية الدولة ومحاربة الفساد، كما هو في نقص القوانين واللوائح التي تحد من الفساد أو وجود الثغرات فيها مما يسمح بتغلغل الفاسدين، لذلك لابد من الضغط لتطبيق تلك القوانين في مختلف المؤسسات المعنية بالدولة تطبيقا سليما وسريعا

مادة 10

المجال القضائي

"العدل أساس الملك" .. فلاطمئنان على تمكين المرفق القضائي من ممارسة دوره بأكمل وجه وتوفير كافة الإمكانيات الإدارية والمالية والبشرية ليمارس ما رسم له باستقلالية ونزاهة وشفافية وعدالة وسرعة تتناسب وأهميته بالدولة العصرية

مادة 11

المجال المجتمعي

الفرد شريك في تفشي الفساد، ومشجع – سلبيًا – لسوء استخدام السلطة، لذا لا بد من العمل داخل مكونات المجتمع المحلي لرفع قيمة المواطنة لدى الفرد لتحمل مسؤولياته في التصدي للفساد

(انتهى)